

في الخصائص

كان الممول ظرفا لما في الآية الكريمة والفصل ظرفا لوجار وجور والمكان في  
 قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون  
 ايما مصدر واثارة الاعتراض في المعنى على الزمخشري اذ علق في انما هو  
 بالصيام فان فيه الفصل بمول كتنب وهو كما كتب فان قيل لعله قد سركا  
 كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم عند رخر وهو  
 اتباع المصدر قيل ان يمل بمجمله **قوله** فلا يقال ان يوم سبلي السرير الى اخره  
 اعلم ان المصنف يعلق هذه الآية في الجنة الثانية من البار الخامس الذي  
 وقال ان الظرف ايضا لا يتعلق بقادر لان قدرته لا تتعدى ذلك اليوم  
 ولا يفروه بل يتعلق بخذوه اي برجمه يوم سبلي السرير التي وقدره  
 ابن جني ايضا في المنهاج عليها في الترجمة التي نصها في بقية تجاذب المعاني  
 والاعراب وقد كرمها حاصله ان الظرف في المعنى متعلق برجمه لانك  
 اذا جعلت على هذا الفرم الفصل بين المصدر ومجمله واذا كان المعنى  
 عليه ومنع جانب الاعراب منه اضرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر  
 عليه وانما يتبع على هذا اليفظ من هذه الترجمة لا يندرج تحتها من  
 الجزيات وانه لا يلزم كون الاعراب بما للمعنى وقد نبهنا على ذلك في  
 حواشينا على الالفية في اول باب ظن واخرها **قوله** نحو او اطعم الى اخره  
 قاله النويري والاكثري في المصدر النون حذف الفاعل والمفعول كالآية  
 وعكس جازم كقول **قوله** تكلم المصدر في الفعل الوارد في فعل الاسم المصدر لونه مضافا  
 قال الساجي ولم يات نيبا الحظ من اول الاعراب بل لم يات الناقم له في لسته  
 يقال الا انه قل في التسهيل ان اسم المصدر بهما على فعله وظاهره ان عمله في  
 جميع اجزائه والامر محتمل **قوله** فمصان مصدر معي قال النويري في مشكل  
 فان المصنف ذكر ان اسم مصدر انتهى ويحيى بان الشارح راعى ان المعنى في  
 لاسلفه عن شرح الشهور ومن ان المبدع بسم زائدة لغير الفاعلة مصدر

وتسميته

وتسميته اسم مصدر مجازا وهذا قاله القاعد قول المصنف فلما صدر لانه  
 مصدر حقيقة **قوله** وتسمية مفعول مطلق قاله النويري في مشكل  
 والاصواب انه حال من السلام موكدا انتهى ولم يبين وجه الاشكال  
 واحتمال الحالية لينا في جوار المفعول المطلقة فتأمل **قوله** فان سئل  
 موضوع الاخره قال المصنف في الحواشي احسن ان يقال في مثل العطار الكلام  
 والعذاب انها اسماء صادرة في نحو الفصل انه مصدر عند وقت الزوال لا يقال  
 ذلك في الاول لا مقامهم فيه بل اريد انما ايضا قال ابن السيد في كتابه على وطال الام  
 مالك السري بالفتحة المقتضية من المقتبس في شرح موطاما الذي انس  
 الفصل المصدر وهو فعل الفاعل والفعل الما الذي يفصل به الدرن من  
 صابون وطفل وغيره او كثير من العامة والفقهاء يقولون في مثل يفتون به  
 مثل الفاسل ولا يعرف احدا من اهل اللغة قاله **قوله** والمخاض ان يجيبان  
 الحد يشتمل الى اخره هذا من غير على كلام ابي حيان ومن باب الفتحة والخبر ما  
 يتعلق بذلك **قوله** من دعاه الذي قاله في الانسب لقوله وكسسه ان يقول  
 ومن دعا الخبر هو انه معني كسسه ان يفتان الى المفعول ثم لابد للفاعل **قوله**  
 كقولهم تخافة الاخلاص والليافا قال في المعنى يجوز ان يكون اللسان مفعولا  
 معه وان يكون معطوفا على حلقه مضافا اليه وتخافة اللسان ولو لم يدر  
 المضاف لم يصح لان اللسان فعل الخبر المتكلم اذ المراد انه وادرجان خشية  
 من اخلاص غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقة لعامله في الفاعل  
**قوله** بكس اللام وتسمى له عبارة المصنف في الحواشي بروي بكس اللام وهو  
 اقبس كحومان وعرفان ويفتحه ان قيل مصدر كاشفان فيمن سكن فونه وقيل  
 صفة للفاعل اي يخافه الرجل الذي يلطوي عن حق قاله العارضي وراي  
 ان ذلك الحق من تقديم مصدر الكثرة فعلا في الصفات وتدوره في الصادر  
**قوله** ومذهب س والجهم ورسخ الاتباع على المحلل لان شرطه ان